

الاشتراك

في يافا جيبه ورابع ، في فلسطين وشرق الاردن
جيبه ونصف وفي الخارج عشرة دولارات اميركية

الاعلانات

اجرة السطر ٩٠ ملاء الاعلانات الشهرية والسنوات
تتفق عليها مع الادارة

المحابر

يافا - صندوق البريد ١٩٤ - تليفون ٩٢

فلسطين

"La Palestine"

تجريدة ، يومية ، سياسية ، اخبارية ، ادبية

صاحب الجريدة ورئيس تحريرها المسؤول

مسي داود العيسى

مدير ادارة الجريدة

داود بندي العيسى

الوصلات

يجب ان تكون محتومة بختم الادارة

وموقعة من صاحب الجريدة

٤ جادى الاخرة المعري سنة ١٣٤٩

Jaffa Sunday 26 October 1930

الاحد في ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٣٠

عدد خاص

تعتنا في الساعة الثانية بعد منتصف الليل من
وكيلنا في القدس تليفوناً نص هذا البيان

بيان الخطة السياسية لحكومة جلالة البريتمانية

رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان باجر من جلالاته في شهر تشرين اول سنة ١٩٣٠

١) لقد كان تقرير اللجنة المخصصة برئاسة السير ولتر شو الذي نشر في شهر نيسان ميثاقاً لحدل
صيف ظهر في اذهانه ان هناك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالاته في الماضي من
الاعمال في ادارة فلسطين وما قصد القيام به في المستقبل . واصبح من المؤكد ان الحالة تستدعي
الاسراع في نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية يرمي الى ازالة سوء الفهم هذا وما نشأ
عنه من التباس وتخوف ، غير ان اعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير اولية ضرورية اقتضت
حما الى تأخير اتعاه .

٢) وقد لفت تقرير لجنة شو النظر الى بعض نواح من المشكلة وأت حكومة جلالاته انها
تستدعي اجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة القبلية . ولذلك قرر ان
يؤخذ الى فلسطين تحقيق كبير الاختبار (هو السير جون هوب سيمبسون) للتداول مع المندوب
السامي بشأن تسوية الاراضي والهجرة ، وترقية الشؤون الاقتصادية وتقديم تقرير بذلك الى حكومة
جلالاته . وبالنظر لاهمية هذه المواضيع البارزة ولتاسها بعضها ببعض تأكدت حكومة جلالاته بان
ليس في الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل ان تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً مفصلاً
عن الحالة في فلسطين فيما يتعلق بهذه الاواب الثلاثة الهامة مما في استطاعة السير جون هوب سيمبسون
وضعه بمحادثة .

٣) ولوح ان كثير آمن سوء الفهم الذي اخذ يساور لسوء الحظ كلا الفريقين نشأ عن العجز عن
فهم كنه الواجب المتلقى على عاتق حكومة جلالاته بموجب احكام صك الانتداب ولذلك فلن النقطة الثانية
التي تشر حكومة جلالاته بوجودنا كيدنا باقوى حجة مستطاعة هي ان هناك على حد البيان الذي اطل به
رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ تصريح يتضمن تعهداً
فا شقين الشق الواحد منها لشعب اليهودي والشق الاخر للاهالي غير اليهود في فلسطين . ويظهر ان كثيراً
من الملقين الذي يساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من اهمية هذه الخطة الاساسية تمام التأكد
وقد وجه كلا العرب واليهود الى الحكومة سيلان المطالب واللامه المستندة على الظن القاسد بان من
واجب حكومة جلالاته ان تنفذ خطاً سياسياً يحدد عليها في الواقع تنفيذها بموجب احكام صك الانتداب الجلية
وقد اعلن رئيس الوزراء في البيان المشار اليه اعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلال بان حكومة جلالاته
قد استقر قرارها على الاستمرار في ادارة فلسطين توفيقاً لاحكام صك الانتداب كما اقره مجلس جمعية
الامم . اذ ان ذلك الصك على حد قول السير ديمري مكندو الذي تعهد دولي لا يمكن الطول عنه ،
ولوح انه ورغماً عن هذا البيان الصريح خاض البعض آمال انه في استطاعة بطريقة من الطرق اجتناب
الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجلال احكام صك الانتداب . فيجب والحالة هذه ان يتأكد الجميع
بصورة باتة نهائية بان من العث للزعراء اليهود من الجهة الواحدة ان يلجوا على حكومة جلالاته لان تسير
في سياستها فيما يتعلق بالهجرة والاراضي مثلاً حسب امانتي طبقات الرأي العام الصهيوني الاكثر تصلياً
اذ ان قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب المتلقى على الدولة المنتدبة ازاء غير اليهود من اهالي
فلسطين ، ذلك الواجب الذي لا يقل عنه اهمية . كما انه من العث ايضا من الجهة الاخرى للزعراء العرب
ان يصروا على مطالبهم بوضع نوع من المستور يجعل قيام حكومة جلالاته اوفى ، قيام بالتعهد الذي
المشار اليه اعلاه في حكم الاستحليل .

٤) وفي بلاد كنفلسطين حيث تنقار في الوقت الحاضر بل تصاد من بعض الوجوه امانتي
مربي السكان ليس من المنتظر ان يأتي أي بيان عن السياسة مها كانت صيته موافقاً لكل الواقعة
لاماني اي فريق . غير ان حكومة جلالاته تود ان تأمل بان سيكون لازالة سوء الفهم السائر الان
ولتفسير مفاهيمها تفسيراً اتم ووافي الاثر الطيب في زالة القلق واعادة الطمأنينة لكلا الفريقين
وسنقل حكومة جلالاته جهدها ليس عن طريق هذا البيان الحالي حسب بل بما يليه من الاعمال
الادارية لانتفاع العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعب الاساسية بكل ما توفرت من
قوة ، وعلى العمل بكل ثبات حتى تتوصل الى تكوين شعب مسود الحال في فلسطين يعيش في
امان وطمأنينة تحت لواء ادارة غير متحيزة وافية ومع ذلك فمن الضروري في هذا الصدد ايضاح
نقطة واحدة هي من الاهمية بمكان كبير ذلك انه في الظروف الخاصة الحقيقة فلسطين لا يمكن
لاية سياسة مها كانت نيرة جاية او مها بذل من جهد في سبيل تنفيذها ان يقض لها النجاح ما لم
تتل التأييد من جميع الطوائف التي وضعت لانفعتها وغيرها ليس بقوة حسب بل بتعاونها عن
طية خاطر .

ليس من حاجة في هذا المقام للبحث في الحوادث انشؤمة التي وقعت في الصام الماضي وفي
الاحوال المؤسفة التي نشأت عنها غير ان حكومة جلالاته ترى نفسها مضطرة لان تلاحظ بانها لم تتل
من كلا الجانبين سوى مساعدة طفيفية في سبيل ازالة التناهد الذي ساد بينهما في اثنا الاشهر التي
توترت فيها العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٩ وبان هناك عبة اخرى
خطرة اضيفت الى الصعوبات التي نشأت عن الرب والحسومة المتبادلة بين الشعبين الا وهى خلة
عدم الثقة بحكومة جلالاته التي غذتها حملة صحافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها .
ولاحاجة الى التاكيد بان توطيد السلام والرحمة في البلاد في المستقبل اقل من يتوق اليها كلا الشعبين يتوقف
على تحسين العلاقات بين العرب واليهود تلك هي الغاية التي ماقتت تصبو اليها حكومة جلالاته وهي تعمر

ان لدى حكومة جلالاته ما يدعوها للظن بان من الاسباب التي آلت الى بقاء التوتر في العلاقات
والقلق بين كلا الفريقين ذلك الامل القاسد الذي اوجده المستشارون القضيون بان في بذل المجهودات
لتخفيف حكومة جلالاته والضبط عليها ما ينجم عنه في النهاية اجبارها على اتباع سياسة تكون في صالح
الفريق الواحد او الاخر .

ولذلك اصبح من الضروري ان توضع حكومة جلالاته بادي ذي بدى بانها ان تعيد بالضبط او
بالتهديد عن النهج البينة حدوده في صك الانتداب كما انها لن تنحرف عن اتباع سياسة ترمي الى ترقية مصالح
اهالي فلسطين العرب واليهود بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها في صك الانتداب .

٥) ليست هذه المرة الاولى التي بذلت فيها حكومة جلالاته جهدها لايضاح سياستها في فلسطين ففي سنة
١٩٢٧ نشرت بياناً وافياً بلغته للوفد العربي الفلسطيني الذي كان عندئذ في لندن ولجمعية الصهيونية .
اما الوفد العربي فقد قابل ذلك البيان بالرفض فيما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قراراً أكدت
فيه لحكومة جلالاته بان اعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقاً للخطة السياسية التي يتضمنها البيان . وفضلاً عن
ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمن في الكتاب الذي اوفق به هذا القرار لحكومة جلالاته ما يلي :

« لقد كانت اللجنة الصهيونية ترغب بإخلاص على الدوام في ان تسير في اعمالها بالتعاون الودي مع
جميع طبقات الاهالي في فلسطين . وقد اوضحت مراراً وتكراراً قولاً وفعلاً بانها لن يضطر لها يال الاجحاف
بالدرجة بحق الاهالي غير اليهود الدينية او الدينية او بمصالحهم المادية »

ولكن من نتيجة الاختبار الذي اكتسب في هذه السنوات التي مرت منذ ذلك الحين ان كشف
الانعام حنا عن بعض قائص ادارية ومشاكل اقتصادية خاصة يجب اخذها بعين الاعتبار عند النظر في
مصالح جميع طبقات الاهالي . ومع ذلك فلن بيان الخطة السياسية الذي صدر في سنة ١٩٢٧ بعد استبان
النظر والتدقيق الطويل يعتبر الاساس الذي يجب ان نبني عليه السياسة البريطانية للقبلة في فلسطين .

- (٥) يفضل عن اقتراحات لوضع نظام حكم دستوري في فلسطين، التي تناولها البحث في الفقرات التالية توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهي :
- (أ) المسمى الذي تطلقه حكومة جلالة على عبارة الوطن القومي لليهود الواردة في صك الانتداب اما بشأن هذه النقطة في الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الحملة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ « وقد اعاد اليهود في الجليل او الثلاثة الازجال الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين الفاً منهم تقريباً مزارعون او عمال في الارض . ولهذه الطائفة ادوات سياسية خاصة بها يجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن ورئاسة حاخامين ومجلس ربابي لادارة شؤونها الدينية . وتدار اعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغةا الوطنية ولها صحف عبرية تقي بحاجاتها وهي تتبع عملاً نهديكاً يميزها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً بالحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمفوضيات السياسية والدينية والاجتماعية ولهاها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة لها بالحكمة مميزات قومية . ومتى سألنا ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن ان يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين اجمالاً بل زيادة وفي الطائفة اليهودية . إعادة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برهنة اهتمام وغير من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية امل ولطيد بتقديمها الحركات مع الشعب اليهودي بحال واف ليظهر . مقدرة كل من الضروري ان يعلم بان وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنحة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند الى صلة تاريخية قديمة »
- (ب) المبادئ التي يجب ان تسير المهجرة بموجبها . وقد ورد في ذلك البيان بشأن هذه النقطة مايلي :
- « ومن الضروري ، لاجل تطبيق هذه السياسة يمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهجرة ولكن هذه المهجرة لا يمكن ان تكون كبيرة الى حد يزيد في اي ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية اذ ذلك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين طائفة على اهالي فلسطين عموماً وعدم حرمانهم اية فئة من السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهجرة حتى الان على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني ٢٥ الف مهاجر . ومن الضروري ايضاً ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسياً الى فلسطين وقد اتخذت الادارة وتستند جميع الاحتياطات لهذه الغاية »
- يلاحظ ان المبادئ المبينة اعلاه تجعل من الضروري عند تقدير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد في اية وقت كمن ، ان يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهجرة التي يجب السماح بها . وفي نية حكومة جلالة ان تتخذ التدابير التي من شأنها ان تضمن بصورة اوف تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً تاماً في المستقبل .
- (ج) مركز الوكالة اليهودية :
- قد حاول ، في الفترة الممتدة ادناه ، الدلالة على القيود الواردة ضماناً في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة ، لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب . وهنالك امر آخر لابد من لفت النظر اليه وهو ان اللجنة الصهيونية في فلسطين ، المعروفة الان باللجنة التنفيذية الصهيونية ، لا ترغب في ان يكون لها كياناً لا غلظ ، ابي قسط في ادارة البلاد الدائمة كيان المركز الذي تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه الوظيفة وانما يتحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تمكينا دون ان يخولها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في اي حال من الاحوال .
- (٦) ترغب حكومة جلالة في ان تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٢ ، وعلى الاخص الفقرات الثلاث التي اقتبست منه اعلاه . ويظن بان كل محاولة لتوسيع المسمى الغنوم من هذه النقاط الثلاث المأمة لن يكون نصيبها سوى جدال عقيم الفاتمة . ومع ذلك فان من المعروف به ، في نور الاختيار السابق ، انه لا يزال هنالك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادئ المعلنة في الفقرات السابقة تطبيقاً فعلياً .
- وفي نية حكومة جلالة بالاستشارة مع ادارة فلسطين ، ان تتخذ التدابير الفعالة لاجراء وسائل ادارية وافية لاجل تلبية احتياجات العرب . اليهود من جهة هذه النقاط الثلاث . ومن المعروف ، بوجه خاص ان الضرورة تستدعي زيادة مجهودات المندوب السامي في سبل إيجاد طريقة لتعاون والاستشارة الوثيق وأكثرت امراً بين ادارة فلسطين والوكالة اليهودية ، على ان يكون ذلك مقفلاً على الدوام مع المبدأ الذي يجب اعتباره اساساً وهو ان مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي يخولها تقديم النصيحة والمونة لا يخولها بصفتها هذه ، الاشتراك في ادارة حكومة البلاد . وعلى نفس النوال يجب إيجاد الوسائل الادارية التي تكفل في الوقت ذاته رعاية المصالح الاساسية للطبقات الاخرى من السكان غير اليهود عالم الصيانة ، وان يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع ادارة فلسطين حول الامور المتعلقة بتلك المصالح
- (٧) ومن المألوف في هذا الصدد ان اي سبب لسوء الفهم مما يكون قد علق بالاذهان من جزاء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحث في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في
- فلسطين اما الاحكام التي تناول هذه النقطة بوجه خاص فهي متضمنة في المواد التالية من صك الانتداب
- (المادة ٢) تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية واقتصادية تمكن انشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجة هذا الصك وترقية اقلية الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان
- (المادة ٩) على حكومة فلسطين مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي ان تسهل المهجرة اليهودية في احوال وشروط مناسبة وان تنشط بمونة الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استقراء اليهود بكثرة في اراضي البلاد وفي جعلها اراضي الحكومة والاراضي الموات غير المطلوبة للقوات الصومية
- (المادة ٩) تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ان يضمن النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق التامة للاجانب والوطنيين
- « ويكون احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف مضموناً تمام الضمان وعلى الدولة المنتدبة بوجه خاص ان تقوم بمراقبة الاوقاف طبقاً للشريعة الدينية وشروط الواقفين »
- (المادة ١٣) تتحمل الدولة المنتدبة كل تبعة فيما يخص بالاملاك المقدسة والدينية والمواقع الدينية في فلسطين ومن ذلك المحافظة على الحقوق الراحة وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والاماكن والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الامن العام وحسن النظام وان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة تجاه جميع الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ان لا تحول احكام هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة معقولا لتنفيذ احكامها وبشرط ان لا يفسر شي . في هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض لجوهر او ادارة المقامات الاسلامية المقدسة المكفولة الامتيازات »
- (المادة ١٥) يجب على الدولة المنتدبة ان تتحقق ان الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولة لاجل جميع بشرط المحافظة على الامن العام وحسن النظام فقط . ويجب ان لا يكون هناك تمييز من اي نوع كان بين سكان فلسطين ، بسبب الجنس او المذهب او اللغة ، وان لا يحرم اي شخص كل من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط »
- « ويجب ان لا تحس حقوق الطوائف بادارة مدارسها لتعليم اطفالها بلتقم على ان يكون ذلك مطابقاً لانتظمة المعارف الصومية التي قد تنصها الحكومة »
- هذا وقد اشير اشارة خاصة الى الوطن القومي اليهودي والمصالح اليهودية في المادة الرابعة :
- (المادة ٤) يترف بوكالة يهودية صالحه ، كهيئة عمومية لا بداء المشورة والمعونة لادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفي غير ذلك مما يبي انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين اولتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً ويعترف بان الجمعية الصهيونية هذه هي الوكالة المنصوص عليها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها ونظامها يفيها بمحاملها صالحه ولائقة لهذا الغرض . وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير ، بعد استشارة الحكومة البريطانية ، للحصول على مونة جميع اليهود الذين يقفون المساعدة على انشاء الوطن القومي اليهودي
- المادة ٦ (وردت فيما تقدم)
- (المادة ١١) تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجهور في كل ما له علاقة بترقية البلاد ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة او سيطرتها على موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعد بشرط مراعاة اليهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . وعليها ايضاً ان توجد نظاماً للاراضي يلائم احتياجات البلاد من مراعاة الرغبة في زيادة عدد سكانها وزرع واستغلال اعظم ما يستطيع من اراضيها « ويجوز لحكومة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة على ان تقوم او تدبر بشروط عادلة وحقة ، الاعمال والمصالح والنافع العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيثما لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها . وانما يشترط في هذه الاتفاقات ان الارباح التي توزعها تلك الوكالة لا تتجاوز مباشرة او غير مباشرة ، فائدة ممتدة لرأس المال وكل ما يزيد من الارباح على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها »
- (٨) وما يلاحظ من الجهة الاولى ان المادة الثانية تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان . ومن الجهة الثانية ان التمدد الوارد في المادة السادسة الذي يقضي بتسهيل المهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه وجوب ضمان عدم الحاق اي حيف او ضرر بحقوق ومركز سائر طبقات الاهالي وفضلاً عن ذلك فان المادة الحادية عشرة تنص : « ان تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجهور في كل ما له علاقة بترقية البلاد » ويتضح من نص هذه المادة ان سكان فلسطين على الاطلاق ، لا فئة منهم غيب ، هم الذين يجب ان يكونوا موضعاً لناية الحكومة . وما يلاحظ بهذا الشأن ان النص القائل باعتماد التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة اادارة الاعمال والمصالح والنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا اجباري وليس من الجائز ان يتعارض مع مصلحة الاهالي المطانة . وقد اوردت هذه النقاط بالنظر للاذاعات التي وجهت ، بالنيابة عن الوكالة اليهودية بان لهذه الوكالة مركزاً يخولها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية ، تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومة جلالة الا ان تعتبرها قيد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة وفضلاً عن ذلك فقد حاول البعض ان يجادل ، قائداً الادعاءات الصهيونية ، بان الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الامم الرئيسية لصك الانتداب

من المسيحيين وثلاثة من اليهود.

وفي اليوم الاول من شهر ايلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضي بتأليف حكومة في فلسطين توفيقاً لاحكام قانون الاختصاص الاجني وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعي يؤلف من المندوب السامي رئيساً، ومن عشرة اعضاء من الموظفين واثني عشر عضواً منتخباً من غير الموظفين. وقد وضعت اصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢ وفي شهري شباط وآذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقاً لتلك الاصول فاختفت تلك المحاولة بسبب رفض الاهالي العرب الجماعا التعاون مع الحكومة (راجع في هذا الصدد التقرير الفصل الذي صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الابيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعي سنة ١٩٢٣). وعندئذ اوقف المندوب السامي تأليف المجلس التشريعي المقترح واستمر على تسيير الادارة باستشارة المجلس الاستشاري كالسابق.

وقد سنحت فرصتان اخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد، اولا باعادة تأليف مجلس استشاري يمين تعييناً على ان يكون عدد اعضائه مساوياً لعدد اعضاء المجلس التشريعي الذي كان في النية تشكيله. وثانياً بالاقتراح الذي عرض عليهم لتأليف وكالة عربية، وكان الفصود ان يناط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من حكم الانتداب.

غير ان زعماء العرب رفضوا قبول كلا هاتين الفرصتين. وبناء على رفضهم هذا، تألف في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ مجلس استشاري من اعضاء موظفين فقط. ولا تزال الحالة كذلك حتى الان وكل ما طرأ عليها من تغير هو ان عدد اعضاء المجلس الاستشاري قد زيد باضافة اعضاء موظفين آخرين اقتضى تقدم الادارة اضافتهم الى المجلس.

وما يذكر في هذا الصدد ان حكومة جلالة مسؤولة بموجب احكام المادة الثانية من حكم الانتداب عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي، وترقية انظمة الحكم الذاتي، والحفاظ على الحقوق المدنية والدينية لجميع الاهالي. وقد اوضحت فيما تقدم المجهودات التي بذلت في السنين الاولى من الادارة المدنية بشأن التطور الدستوري. ورغبة في تمكين اهالي فلسطين من الحصول على اختيار فعلي في الطرق الادارية ونظم الحكومة والتدريب على حسن التمييز في اختيار ممثلهم ادخل اللورد بلومز، الذي اشغل منصب المندوب السامي في فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨، درجة من الحكم الذاتي المحلي اوسع مما كانت عليه الحال في عهد الادارة البريطانية فيما مضى.

وعندما تسلم السرجون تشانسلور زمام منصب المندوب السامي في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٨ نظر في مسألة التطور الدستوري واخذ رأي ممثلي مختلف طبقات الاهالي. وبعد انهاء النظر في الحالة رفع بعض اقتراحات في شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير انه تأجل النظر في هذه المسألة بسبب الاضطرابات التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩.

(٢١) وقد امنت الآن حكومة جلالة النظر في هذه المسألة في نور درجة التقدم والرفي الحالي، معبرة على الاخص الالتزام الملقي على عاتقها الذي يقضي عليها بمجمل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل ترقية انظمة الحكم الذاتي. وفرت ان الوقت قد حان للتقدم خطوة اخرى في سبيل منح اهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلائم مع احكام حكم الانتداب.

وبناء على ذلك توي حكومة جلالة ان تشكل مجلساً تشريعياً ينطبق عموماً على الاصول المبينة في بيان الخطة السياسية الذي اصدره المستر تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ ونشر كذيل خامس لتقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩.

وتأمل حكومة جلالة انها ستعال في هذه المرة، معاونة جميع طبقات السكان في فلسطين وزرع في ان تملن بكل وضوح وجلال، بانها، بينما تأسف كل الاسف لاية محاولة قد يقوم بها اي فريق من السكان للحيولة دون تنفيذ قرارها، ستتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه، ان وقعت، اذ انها ترى ان من مصلحة اهالي البلاد على الاطلاق ان لا تؤجل قط الخطوة التي تنوي الان ان غطوها.

وتود حكومة جلالة ان تبين بانها لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعي عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الاولى لكان اهالي فلسطين قد نالوا الان درجة اوفر من الاختيار في كيفية تسيير النظم الدستورية. ذلك ان مثل هذا الاختيار لا مفر منه لنجاح التطور الدستوري، فكما اسرع جميع طبقات الاهالي في ابداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالة في هذا الصدد كما كان في الامكان اجراء هذا التطور الدستوري الذي تتوق حكومة جلالة لمشاهدته في فلسطين.

ان هناك فوائد جليلة يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل هذا المجلس ذلك انه قد يأتي بغائصة مخصوصة للاهالي العرب الذين ليس لديهم الان وسائل دستورية تمكنهم من وضع ارائهم حول الامور الاجتماعية والاقتصادية امام الحكومة. وبالطبع ان ممثلهم في المجلس الذي يراد تشكيله سيتمكنون، ليس من ابداء اراء الاهالي العرب في شأن هذه الامور وخلافها فحسب، بل من الاشتراك ايضاً في البحث والتداول فيها. وهناك فائدة اخرى يجتنيها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعي، اذ ان اشتراك ممثلي كلا الفريقين من الاهالي، بصفتهم اعضاء في المجلس التشريعي، سيؤهل الى تحسين العلاقات بين العرب واليهود.

(١٣) ان المجلس التشريعي الجديد سيؤلف، كما ذكر فيما تقدم، على النحو المبين في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة ١٩٢٢. وسيشكل من المندوب السامي ومن اثنين وعشرين عضواً، منهم عشرة اعضاء موظفون واثني عشر عضواً من غير الموظفين وسيستحب الاعضاء غير الموظفين بطريق الانتخاب الاولى

وبان الفقرات التي ترمي الى صيانة مصالح غير اليهود انما هي اعتبارات ثانوية تقيد، نوعاً ما، ما يدعي بانه القصد الرئيسي الذي وضع حكم الانتداب من اجله. ان حكومة جلالة ما فتئت تعتبر ان من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى ان من المستحيل ان تحاول حل المشكلة باعتبار ان اي هذين الالتزامين هو اقل اهمية من الاخر، خلا يتفق مع مقاصد حكم الانتداب الصريحة مما كانت الصعوبة التي تعترضها في هذا السبيل. وقد حاول المندوب البريطاني الغرض في البيان الذي ادلى به امام لجنة الانتداب الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي ان يوضح موقف حكومة جلالة ازاء الصعوبات المستقرة في حكم الانتداب. وفي التقرير الذي رفعته لجنة الانتداب الدائمة لجمعية الامم المتضمن مطالعتها على هذا البيان وردت العبارة التالية، وهي من الاعمية بمكان:

«ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا امران يجب ذكرهما هنا وهما:

(١) ان الالتزامات المفروضة في حكم الانتداب بشأن فرقي السكان هي من درجة متساوية (٢) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا عمالاً يمكن التوفيق بينهما من اي وجه من الوجوه وأيس لدى لجنة الانتداب ما تعترض به على هذين التأكيدين اللذين يعربان، في رايها، تمام الاعراب عما تدركه من روح حكم الانتداب على فلسطين وضماناً لمستقبلها»

ان حكومة جلالة الملك لملي تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وانه لمن دواعي اغتباطها ان يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقتراحه بموافقة مجلس جمعية الامم

انه لواجب شاق دقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالة الذي يقضي عليها باستنباط الوسائل لاعطاء نفس الاعتبار، في جميع الاحيان، عند تنفيذ سياستها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها حكم الانتداب بشأن فرقي السكان، والتوفيق بين هذين الالتزامين حينما تتعارض حتماً مصلحة الفريقين.

ومن المأمول ان يؤول ايضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالة على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود، عن طيبة خاطر، مع ادارة فلسطين وحكومة جلالة، تلك الضرورة التي اعرب عنها فيما تقدم.

(٩) ان الفقرات المتقدمة توضح المبادئ التي يجب اعتبارها السياسة الشاملة في فلسطين والشروط المقيدة التي يجب ان تسيير تلك السياسة بموجبها ولذلك وجب الآن البحث في المشاكل العملية التي تواجهها حكومة جلالة في فلسطين. وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التفرقة تحت الابواب الثلاثة التالية:

- (١) الامن العام
- (٢) التطورات الدستورية
- (٣) التطورات الاقتصادية والاجتماعية

(١) الامن العام

(١٠) ان من اول واجبات الادارة توطيد اركان السلام والنظام وحسن انتظام الحكم في فلسطين وقد اعلنت حكومة جلالة في مقام اخر بانها لن تحيد عن القيام بواجبها بمعامل الضغط او التهديد ان الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد اخذت فوراً. واتخذت تدابير خاصة لمعالجة اية حالة اضطرارية قد تنشأ في المستقبل. ويجب ان يفهم تماماً ان التحريض على الاضطراب او الشقاق هما كلن مصدره، سينال اشد عقوبة. وستوسع سلطات الادارة، بقدر ما تستوجب الضرورة، كي تتصرف بصورة اوفى واتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة، التي لا مسوغ لها.

وقد قررت حكومة جلالة ان تحتفظ في فلسطين في الوقت الحاضر بفريقي من المشاة وفصلا عن ذلك سيكون سر بان من الطائرات واربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة في فلسطين وشرقي الاردن. وكما هو معلوم، كان المستر دوجين، ممثل البوليس العام في سيلان، قد اوفد الى فلسطين للتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني وقد رفع تقريراً مفصلاً فيما هو الآن موضع النظر الدقيق. وقد وضع البعض من توصيه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرقتي البوليس البريطاني والفلسطيني، ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية اشير اليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب ابيض تحت رقم ٣٥٨٢. وهناك توصي كثيرة اخرى وردت في تقرير السر دوجين لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشتراك مع المندوب السامي لفلسطين وستجري تغييرات اخرى متى اتخذت قرارات بشأنها وتتمتع حكومة جلالة هذه الفرصة لان تؤيد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين. وترغب في ان تؤكد في هذا الصدد، انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الامن العام في فلسطين الضرورية لهذه الغاية، تسترشد برأي مستشاريها الاختصاصيين، وانها في كل ذلك سترمي الى تأمين ككون القوات المستخدمة ملائمة للواجبات التي ستقوم بها بقطع النظر عن اية اعتبارات سياسية.

(٢) التطورات الدستورية

(١١) اشير فيما تقدم الى المطالب التي وجهها الزعماء العرب لاجراء شكل دستوري يتنافى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالة، بصفتها الدولة المنتدبة. ومع ذلك فان حكومة جلالة ترى، بعد التبرر الدقيق، ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي، تلك المسألة الهامة، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق، بدون اي تأخير آخر وقد يكون من المناسب، في بادئ الامر، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية

ففي شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشاري ألف من عدد مقسوا من الاعضاء الموظفين وغير الموظفين وقد كلن من عشرة الاعضاء غير الموظفين اربعة من المسلمين وثلاثة

والثاني . ومع ذلك ترى حكومة جلالاته ان من الاهمية بمكان ، لاجتناب اعادة جوبط الانتخابات ، كما حدث في سنة ١٩٢٣ ، استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الاعضاء غير الموظفين للمجلس فيما اذا لم يتمكن عضو واحد او اكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون الذي قد تقفه اية فئة من السكان او لاي سبب آخر . ويبقى المندوب السامي متشككاً بالصلاحيات الضرورية التي تضمن تمكن الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الامم ومن ذلك صلاحية وضع اي تشريع يقتضيه الحاجة الماسة ، وتوطيد النظام . وعلى نفاذ خلاف حول قيام حكومة فلسطين باحكام صك الانتداب يستطاع تقديم عريضة بذلك الى جمعية الامم توفيقاً لاحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢

(٣) — التطور الاقتصادي والاجتماعي

١٤ — ان المشاكل العملية التي يجرى البحث فيها في هذا الباب هي مسائل الاراضي والمهاجرة والبطالة على الاجمال فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معاً كل الارتباط ، مع ما لها من وجوه سياسية واقتصادية ، وعلى حلها يجب ان يتوقف كل تقدم يرمى فيما يتعلق بتوطيد السلم واستقرار اليسر والرخاء في فلسطين ان هذه الامور غائزات ، ومثلان لفت النظر اليها في تقرير لجنة شوم ، موضع تحقيق دقيق على من قبل لجنة عنها للمندوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في احوال المزارعين الاقتصادية ، وطريقة استيفاء الضرائب منهم ، ومن تخيل المرحون هوب سمسون الذي توجه الى فلسطين في شهر ايار الماضي بناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتسوية الاراضي واقتصاديات البلاد ١٥ وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة ان كونت بعض استنتاجات وكشفت القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز ..

(١) — الاراضي

في الاستطاعة الان القول بكل جزم انه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظراً للطرق الزراعية الحالية التي يتبعها العرب ، اية اراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، اذا استئنت الاراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط . وقد وجه فيها مضي اقتراح شديد بشأن الاراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا انه من الخطأ ان يتبادر الى الذهن ان حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الاراضي المحولة التي في الامكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستثمارها . ذلك ان مساحة الاراضي المحولة التي تملكها الحكومة ليست مما يتعد به .. فالحكومة تدعي بمساحات كبيرة من الاراضي التي يتصرف العرب فيها ، في الواقع ، ويضلعونها . غير انه حتى ولو سلم ملكية الحكومة لهذه الاراضي ، وملكيتها تختلف فيها في كثير من الاحوال ، فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها في ايدي المزارعين العرب ، ولضرورة إيجاد اراضي اضافية اخرى لاستكان المزارعين من العرب الذين اصبحوا الان بلا ارض ان إيجاد اراض يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة انتاج الاراضي المشغولة الان

(١٦) . ويرى الان في نور افضل التقديرات الميسورة ، ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين (اذا استئنت منطقة بئر السبع) تبلغ ٦٠٥٤٤٠٠٠ دونم . وهذه المساحة هي اقل بكثير من التقديرات التي اجريت فيها مضي اذ انها تبلغ ، حسب التقديرات الرسمية ، بين عشرة واحد عشر مليون دونم .

ويلاحظ ايضا انه بينما يحتاج عائلة الفلاح الى ١٣٠ دونماً من الارض على الاقل للقيام باود معيشتها معيشة لائقة ، في الاراضي البعل (غير المسقية) نجد انه لو قسمت الاراضي الزراعية الميسورة في البلاد ، اذا استئنت الاراضي التي في ايدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة ٩٠ دونماً . وبذلك يعني اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين العرب ١٣٠ دونماً من الارض وهو المعدل ، يحتاج الى ثمانية ملايين دونم اخرى من الاراضي الزراعية . ويظهر ايضا انه من بين العائلات العربية القروية ، التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩ ر ٤ في المائة بلا اراض . وليس معلوم عدد العائلات التي كانت توزع ارضاً فيها مضي ثم فقدتها اذ ان هذه النقطة هي من جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الان حصرها بقا كيد بل يؤمل التثبت منها في اثناء الاحصاء الذي سيجري في السنة القادمة .

(١٧) ان حالة الفلاح العربي تحتاج الى كثير من العناية ومن القنصى وضع سياسة خاصة بالاراضي . ان كل من يراد تحسين احوال معيشته

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، للصومية منها والخصوصية ، الوكالات الوحيدة التي ائتمت لعناية الان سياسة ثابتة في تحسين الاراضي وكان لاهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتازها مما تسر لهم من رأس المال والملم والنظم فالى ذلك ، والى نشاط اهالي المستعمرات انفسهم . يرجع الفضل في هذا النجاح الفائق . ومن الجهة الاخرى فان الاهالي العرب ، بينما تزوم هذه الفوائد التي يتمتع بها اهالي المستعمرات اليهود ، قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات في الوقت الذي قصص فيه الاراضي الميسورة لاهاليتهم بنحو مليون دونم ، وانقلبت الى ايدي اليهود .

(١٨) قد سمعت الاشاعة فيما تقدم الى النشاط التجارح الفائقين الذين غا في ميدان الاستعمار اليهودي للاراضي . وليس من العدل في شيء ان يقبل الادعاء الذي ادلي به في معرض الخلاف الماضي ، بشأن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين بان نتيجة استثمار اليهود على السكان العرب كانت في جميع الاحوال مضرة بمصالح العرب بهذا الادعاء لا يمكن التسليم به اجمالاً لكنه من الضروري ، عند البحث في هذه الناحية من المشكلة ، ان يميز بين الاستثمار الذي تقوم به جمعية الاستثمار اليهودي في فلسطين المعروفة عموماً بالبيكا وبين الاستثمار الجاري تحت رعاية الجمعية الصهيونية

فقد زعم ان يمتنع الامر بالسياسة الماضية التي اتبعتها جمعية البيكا لا ريب ان العرب قد استفادوا كثيراً من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت العلاقات حسنة فيما مضى بين اهالي المستعمرات وجيرانهم العرب والحالات التي تستند عليها المراجع اليهودية في تأييد ادعائها بان نتيجة استثمار اليهود كانت مفيدة لجوارهم

وهناك تعهد يرتبط به اهالي المستعمرات الواقعة في السهل الساحلي يقضي عليهم باستثمار العمال اليهود فقط ، كما اضطروا الى استثمار عمال . وهذا التعهد يدرج في الاتفاقات التي تعقد بين صندوق رأس المال الفلسطيني والذين يستلمون اموالاً منه . وورد نفس هذا الحكم في الاتفاقات المستعملة في مستعمرات مرج ابن عامر

ان من الصعب ان تتفق هذه الاحكام المشددة مع التصريح الذي ادلي به المؤتمر الصهيوني المنعقد سنة ١٩٢٦ بان « الشعب اليهودي يرغب في ان يعيش مع الشعب العربي بصلات صداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينها بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين »

(٢٠) وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياستهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التي لما نفوذ كبير في تكييف السياسة الصهيونية ، بان هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال اكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود ، وللمحافظة على اسلوب معيشة العمال اليهود خشية ان ينحط الى اسلوب معيشة العمال العرب

ومعها كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية العبرية فيجب القول بانها لم تراع فيها احكام المادة السادسة من صك الانتداب التي تشترط مراعاة على حكومة فلسطين عند تسهيلها لطيفة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، ان تكفل « عدم إلحاق اي حيف او ضرر بمقوق ومركز سائر طوائف الاهالي الاخرى »

(٢) التحسين الزراعي

(٢١) ان من واجب الادارة بموجب صك الانتداب على نحو ما ورد في الفقرة السابقة ان تكفل عدم إلحاق اي حيف او ضرر بمركز « سائر طوائف الاهالي الاخرى » من جراء المهاجرة . كما انه من واجبا ايضا بموجب صك الانتداب ان تشجع استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، مراعاة في ذلك على الدوام الشرط للتقدم ذكره .

(٢٢) وقد اقتضت حكومة جلالاته ، من نتيجة التحقيقات الاخيرة ، بان الضرورة تقضي ، رغبة في التوصل الى هاتين الغايتين ، باجراء تحسين فعلي في اساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الارض

(٢٣) فباتباع مثل هذه السياسة فقط يستطاع استقرار مزارعين آخرين من اليهود في الاراضي بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من صك الانتداب . والنتيجة المتوخاة لا يمكن نوالها الا بعد مرور سنوات من الجد والعمل . ولذا فمن حسن الحظ ان يكون لدى الهيئات اليهودية اراض واسعة احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تضر . وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار في عملهم بدون توقف ربما توضع تدابير عمومية اخرى لتحسين الاراضي يستطيع الاستفادة منها سكان العرب واليهود ومع ذلك فمن الواجب ، بحكم الضرورة ، ان تناط مراقبة التصرف بالاراضي بالمرجع للقائم بهذا التحسين فلا يسمح بانتقال الاراضي الا متى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع مخطط ومشاريع ذلك المرجع . واذا اعتبرت المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة المنتدبة انضغ بان هذا المرجع يجب ان يكون حكومة فلسطين

(٢٤) ومن جملة المشاكل التي تستوجب النظر ، مسائل الري ، وجعل هذا التحسين متفقاً مع اعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة ، وتقرير مجال العمل لكل منها رغبة في اجتذاب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز في العمل ، وبقية الحصول على اعظم فائدة مما يبدل من مجهود مشترك ويجب انعام النظر ايضا في حماية المستأجرين بمنحهم حقاً من حقوق الاجارة او اية وسائل اخرى لتأمين عدم اخراجهم من الارض او تعريضهم لاجارات فاحشة

ثم ان هناك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين ، هي الاسراع في اعمال التسمية والتثبت من الملكية وتسجيل عقود الاجار . وهنا تخرج الى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الاراضي في القرى العربية مملوكة بطريق للشاع ، ذلك ان نصف القرى (العربية) بوجه القريب مملوك بطريق الشاع ، وهناك اتفاق في الراي ان مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد

ويلاحظ ان تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الامور الاولى المهمة في سبيل تقدمهم ورفهم . وقد قام مؤخراً خير ذو اختبار واسع باجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالنيابة عن حكومة فلسطين .

(٢٥) وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقل من جراء الضرورة التي دعت الى زيادة قوات الامن العام زيادة كبرى . الا ان هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف

سنة ١٩٢٩ ، وليس في الاستدعاء التوقي الأن بالزمن الذي أصبح فيه تخفيض النفقات في هذا الباب تخفيضاً مأموناً . إذ أن ذلك التخفيض يجب أن يتوقف ، بدرجة كبرى ، على ما يطرأ من التسمين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ، ذلك التسمين الذي تأمل حكومة جلالة بأن يكون من أحسن نتائج .

إن السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالة ترمي ، فيما ترمى إليه ، إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها . فالتحصين النوي إجراء في الطرق والأساليب الزراعية ، ليس أنه يستغرق وقتاً طويلاً بل يستلزم نفقات باهظة أيضاً ، مع أنه يؤمل أن يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة للاسترداد . وحكومة جلالة تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي يبلغ عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياسة مأمونة . وضع التدفد

(٣) الهجرة

(٢٦) قد وضع مؤخر النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة الهجرة إلى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر ايار الماضي رأيت حكومة جلالة أن من الضروري توقيف اصدار شهادات لادخال المهاجرين بموجب جدول العمل ، أي الأشخاص الذين يشتغلون عند الغير ، (زيادة على الـ ٩٥٠٠ شخصاً الذين سبقت الموافقة على ادخالهم) في السنة الاشارة التي تنتهي في ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٠ دون أن تعرض لاصناف المهاجرين الآخرين ، وذلك ربما نظراً نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطة السياسية المقبلة . وقد اسفر هذا التحقيق عن اظهار بعض العجز في النظام الحالي ، وثبت انه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم ان يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (انزاعاً) كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لا تبشر مراقبة فضالة فيما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج الامر الذي سافر عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في اصدار شهادات المهاجرين ، ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي ان عدداً كبيراً من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على اذن منحهم الإقامة مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة . ويقتدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث السنوات الاخيرة بنحو ٧٨٠٠ شخصاً ثم لم يبق ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد بمجهتين اما كن المراقبة على الحدود

وفي كل محاولة تجري لاستنباط وسيلة حكومية وافية لمراقبة الهجرة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الضرر الملم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة العمال اليهودية العمومية فيما يتعلق بهجرة اليهود . ان نفوذ هذه النقابة واسع المدى واعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملاً هاماً ضمن الحركة الصهيونية في العالم وفي مؤتمر زوريخ الاخير كن اسكن من ريع الاعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية سواء في فلسطين او الخارج ممن ينشدون هذه النقابة . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة ان تبثله ازاء المهاجرين بتحريرها على أي عضو من اعضائها الرجوع الى المحاكم الفصل في أي خلاف يقع بينه وبين عضو اخر ذلك ان لها محامياً المخصوصة من المحررين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للمحال تستأف إليها الاحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية . وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمي الى ادخال نظام اجتماعي جديد الى فلسطين يستند على ايجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ « اشتغال العامل بنفسه » أي « ان كل انسان يجب ان يشتغل بنفسه ويحسب تشغيل العمال » وان لم يكن في استطاعة العامل « الاشتغال بنفسه » فهي تحم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود المستأجرين دون غيرهم

ونظراً للمؤثرات المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري ان تكون حكومة فلسطين بصفتها وكيلة عنها المرجع الذي يفصل في جميع امور السياسة المتعلقة بالمهاجرة وتتضح ضروره ذلك على الاخص متى اخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحصيل الاراضي . غير انه لا يمكن استنباط أية تحصيلات وافيه في الادارة الحالية الا اذا حصلت موافقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فيما يتعلق بواجبات كل منهما واخذ بعين الاعتبار التام ذلك النفوذ الذي تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة .

(٢٧) اما فيما يتعلق بصلة المهاجرة بالبطالة فهناك صوابات جمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافيه يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أي وقت ما وصدق ذلك على الاخص فيما يتعلق بالاهاالي العرب ورغمما عن عدم وجود احصاءات يصح الاعتماد عليها فقد ايدت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بان درجة البطالة بين الاهاالي العرب قد وصلت حداً خطراً وان البطالة بين اليهود قد ادت الى نواح غير مرضية بالمرّة وفي استطاعة القول بان قد ثبت بعمر احة ان تحضير جدول العمل يجب ان يبنى على التثبت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين وبلي ذلك وجوب التأكد تمام التأكد من مقدار عدد العمال العاطلين ومنظر حكومة جلالة بكل ايمان وتدقيق في ايجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد الى مركز فلسطين اجمالاً فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذلك رعاية عند التأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أي طلب على العمال يمكن اعتباره موقفاً بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الاموال المنفقة على التعمير والتحصين او عن أية اسباب أخرى

(٢٨) تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم الحاق أي حيف او ضرر بحقوق ومراكز ساكن طوائف الاهاالي من جراء الهجرة اليهودية . فمن الواضح انه اذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم ، او اذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم تحم على الدولة المنتدبة ، توفيقاً لاحكام صك الانتداب ، اماناً تخفيض المهاجرة او توقفها ، اذا استدعت الضرورة ذلك ، ربما يقضى للعاطلين من « الطبقات الاخرى » ايجاد عمل لهم . وبما يلاحظ بهذا الصدد ، ان حكومة جلالة في نور التحقيق الذي جرى في مشكلتي

المهاجرة والبطالة ، تعتبر بان توقيها المهاجرة بموجب جدول العمل في شهر ايار الماضي كان مبرراً تماماً وقد ادعى بان موافقة التدفد السامي على اصدار شهادات المهاجرة بموجب جدول العمل يفيد ضمناً وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال وبان حكومة جلالة بالتالي كانت مدفوعة بموايل سياسية عندما اوقفت اصدار هذه الشهادات غير ان الحال ليست كذلك . ذلك ان حكومة جلالة عندما قررت توقيف اصدار هذه الشهادات اخذت بين الاعتبار الاراء التي اهرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود اوضاع كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة وقد ثبت ان هذه الامور تستوجب تحقيقاً بواسطة خبير غير ان حكومة جلالة شمت انه « يجب التحقيق فيما على هذا الوجه لا يجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها ان تزيد في سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة القلق في رأي اكثريّة لجنة شو .

وكل قرار يتخذ لادخال المهاجرين اليهود ، دون اعتبار هذه القيود ، يجب استنكراه ليس فقط بالنظر الى مصالح سكان فلسطين عموماً وانما بالنظر الى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة ايضاً . وما زال الريب يساور الاهاالي العرب . وهذا مما لا شك فيه . من ان الضائقة الاقتصادية التي يقاسونها الآن هي بلا شك ناشئة بالاكثري عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هناك اسباب يمكن ان يظهر منها بوضوح من ان هذا الريب متاصل تماماً فلا ينبغي هناك سوى امل ضعيف لاي تحمين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين غير انه على مثل هذا التحمين في العلاقات يتوقف بالاكثر ايجاد الطائفة والرفاهية في فلسطين في المستقبل

ومن المأمول ان يجري تعديل في طريقة تحضير جداول العمل يؤول الى اتمام العلاقات الودية بين الراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة . ومن الجلي ان من المرغوب فيه توثيق التعاون بين الراجع اليهودية والحكومة اذ كما كان التعاون وثيقاً وودياً كما سهل وضع جدول بالانفاق مبني على اساس حسن احوالك احتياجات البلاد الاقتصادية من سكان الجانيين .

(٢٩) قد سبق القول في الفقرات السابقة ان مشاكل تحمين الاراضي والمهاجرة والبطالة منسبة بعضها ببعض وبان مستقبل فلسطين يجب ان يتوقف على ايجاد سياسة تؤخذ فيها بين الاعتبار التام جميع هذه العوامل الثلاثة . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي بأي وجه من الوجوه الا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء . فالتعاون الودي بين العرب واليهود والحكومة يمكن ان يحتم الرخاء في البلاد

ويظهر من الحالة التي كشف القناع عنها التحقيق الدقيق في العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ان فلسطين تواجه دوراً حاسماً في رقبها وتقدمها . ويمكن القول ان الحكومة فيها مضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عليها باقل تداعيل او رقابة منها . غير انه قد انضج كل الانشراح انه لا يمكن الاستمرار في هذه السياسة . فالتعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد يستطاع الخيولة دون سقوط فلسطين الى حالة قد تقضي ، من الجهة الواحدة ، على العمل المجيد الذي قام به اولئك الذين وضعوا نصب اعينهم بناء الوطن القومي اليهودي ، ومن الجهة الاخرى على مصالح اكثريّة الاهاالي الذين يملكون في الوقت الحاضر موارد طفيفه يمكنهم من الكفاح لحفظ كيانهم . والامر الذي تدعو الحاجة اليه هو ان يتفق كلا الشعبين على العيش معاً وان يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الآخر . ولذلك فان حكومة جلالة تدعو العرب الى الاعتراف بمخاطر الحالة ، وإلى بذل الجهد المستمر في التعاون على الوصول بالبلاد الى الاطلاق الى حالة من الرخاء واليسر تشمل قائدها الجميع . كما ان حكومة جلالة تطلب من الزعماء اليهود ان يمتروا بضرورة اجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي اخذت تتشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وان يعتبروا ان من العوامل الفعالة في تكييف سياسهم ان يتم رقي البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الواقعي بقصد اتمام الرفاهية في كافة انحاء البلاد وذلك في احوال لا تمت الى ايجاد اسباب للاتهام بالتحيز لفريق دون اخر بل يمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي والتقدم بوقاي رقبته . (انتهى)

مياه سبيئز المعدنية

نقية

كالندي فوق حرمون

لا تنسوا

اقمشة فريج

هذا الشتاء

مأمونة

مكتوب ١٠٢٠

حارة التمازي

الى زراع وشاحي برتقال يافا
اذا اردتم الحصول على احسن الاسعار لاثماركم اشحنوها الى

شركة دان ويل ليمتد

DAN WUILLE & COMPANY LTD.

فروع في لندن - ليفربول - جلاسكو - هول - مانشستر - كارديف - نيوكاسل - برمنجهام - بريستول - ليندز الخ

تفضلوا الان بمراجعة الوكلاء الوحيدة في فلسطين

شركة اثمار يافا ليمتد عمارة سرسق - شارع بنترس يافا **The Jaffa Fruit Company Ltd.**

شركة اثمار يافا قبل تبعة اثمار الزراع الذين لا يريدون ان يقوموا بالتبسة باغصم - لا قومسيون على الخدمات التي تؤدي في يافا

بمناسبة

توسيع محلات حنوش وملكيان في فلسطين وتحويلها الى شركة محدودة تعرف باسم

حنوش ملكيان وشركاهم ليمتد

فقد استحضرت الشركة المذكورة مؤخراً لمخلائها في

يافا والقدس وحيفا

جميع اصناف البضائع الشتوية من اشهر فبارك اميركا واوروبا مثل المشعات والفالات والاحذية وغيرها للرجال والسيدات والاولاد، وشملت نبيع هذه الاصناف الجيدة باسعار لا تزام

محلات حنوش ملكيان وشركاهم ليمتد

في يافا والقدس وحيفا

في المحلات الوحيدة التي تقدم لك جميع لوازمك من البضائع الجيدة باسعار متهاودة

محل القناعة الجديد

لصاحبه

اسكندر جبران عرمان

سوق الصلاحي - يافا

وردت له كميات كبيرة من المسامير وورق البرتقال من الاصناف الجيدة وهي
تباع باسعار رخيصة جداً لا تقبل المزاخمة فعلى كل تاجر برتقال ان يشرف على
ومشاهدة هذه الاصناف الجديدة.

مخزن القرطاسية الجديد

في حيفا

فتح في شارع يافا في حيفا مخزن جديد امام دائرة البريد لمبيع جميع لوازم
الكتاب والقرطاسية على اختلاف انواعها وكلها باسعار متهاودة واشكال جميلة جداً.
قبل ان تفرش مكتبك او تشتري ما يلزمك من ادوات الكتابة والكتاب
والقرطاسية تفشل بزيارة هذا المخزن الجديد تجد ما يسرك.

كراج عمان

لصاحبه

صالح عبده بالقدس

سفر لمصوم الجهات فلسطين وسوريا

والعراق وشرق الاردن

سياوات جديدة - سفر منظم -

كل ساعة تخرج سيارة

سائقون ماهرون - اجرة محدودة

الراكب لثمان قرشاً

القطار من القدس ٤٠ قرشاً

وذلك مهاودة للزبان الكرام

تلفون ٤٩٣ صالح جده

اطبعوا بمطبوعاتكم

في مطبعة

فلسطين الجديدة

لوكنده سنسترا

مقابل المحطة بحيفا

ملكيان وطني وقد نظمتها على

آخر طراز

تلفون ٤٢٨

ص.ب ٢٤٦

شركة الدخان والسجائر الوطنية

للساعة محدودة الضمان يافا

تقدم الى زبائنها الكرام احسن انواع الدخان والسجائر والتبناك، وكلها
مصنوعة بايد وطنية.

حازت على عدة جوائز اولية في المعارض الفلسطينية. وهي الشركة الوطنية
الوحيدة التي حازت مصنوطاتها اقبال الجمهور العربي الفلسطيني نظراً لجودتها
ورخص اسعارها.

اقبلوا على الصناعات الوطنية وشجعوا مصنوطات بلادكم وانواع السجائر هي:

عدد السجائر	سر الطيبين	عدد السجائر	سر الطيبين
٢٠ - ٢٨	٢٥ ملا	٢٠ - ٢٨	٢٥ ملا
٢٨ - ٣٥	٣٥ ملا	٢٨ - ٣٥	٣٥ ملا
٣٥ - ٤٥	٤٥ ملا	٣٥ - ٤٥	٤٥ ملا